

المقدمة

تشتمل على الآتي:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة.

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

تمثل أموال المساهمين والمودعين والمستثمرين أهم المصادر المالية للمؤسسات المالية والمصارف وهي أساس الأصول بشقيها المتداول وغير المتداول " الثابت " كما أنها وما تنتجه من خلال عمليات التشغيل تمثل التدفقات المالية المختلفة التي تؤثر على سير هذه المصارف والمؤسسات المالية، لذلك كانت أهمية الرقابة والتدقيق المالي الداخلي لضبط حركة هذه الأموال والمحافظة عليها لينعكس ذلك إيجاباً على إستخدامها وإستثمارها بالطرق المثلى التي تحقق الأغراض والأهداف التي من أجلها أسست هذه المؤسسات والمصارف، كما أن التطور التكنولوجي التقني الذي حدث في مجال العلم والمعلومات، أفرز الكثير من التغيرات في جميع المجالات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية أضف إلى ذلك دخول شركات المساهمة العامة والمؤسسات المالية الكبيرة بكل تعقيداتها قد أحدث واقعاً جديداً لمفهوم الرقابة والتدقيق الداخلي يختلف كثيراً عن ما كان عليه في الماضي، كما أن الرقابة الداخلية نفسها أصبحت تركز على مدى فهم ومواكبة المستخدمين للتطور السريع في البرامج والوسائل التقنية الحديثة التي أن أحسن إستخدامها تحد من الاخطاء غير المقصودة وعمليات التزوير والإختلاس والتلاعب فضلاً عن تقليل التكلفة وتوفير كثير من الجهد والوقت.

إن معظم المنشآت على مستوى العالم إتجهت نحو الإعتماد على التقنية الحديثة التي تضبط عملية تسجيل، تبويب وتلخيص البيانات المحاسبية ومعالجتها وتسهل عملية الرقابة والمتابعة نتيجة للتطور المذهل في مجال تكنولوجيا المعلومات وما صاحب الأنظمة من تطور مستمر، كما أن إعتماد أغلب المنشآت على التقنيات الحديثة والبرامج المحاسبية التي تباع في الأسواق يعطي مؤشراً على مدى أهمية تفهم الإمكانيات والمنافع التي تنتجها بيئة تكنولوجيا المعلومات، أضف إلى ذلك التطور التقني للمراجعة والمحاسبة على حد سواء وتزداد أهمية هذا الفهم مع نمو المنشآت حيث تتسارع كل منها نحو تطوير أنظمة التكنولوجيا الخاصة بها حتى تلبي الإحتياجات المتزايدة للمعلومات من مستخدمي التقارير المحاسبية المختلفة.

فى ظل هذا التسارع فى التطور لابد من المسارعة إلى التفكير فى أسلوب الرقابة

والتدقيق على معاملات الأنشطة في بيئة إلكترونية بدون مستندات ورقية، وقد دعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في مؤتمرها الرابع عشر بواشنطن خلال عام 1992م في الندوة التقنية التي أقامتها إلى ضرورة استخدام الأساليب الحديثة في إجراءات التدقيق بواسطة الحاسب الآلي، وإلى معرفة وسائل تدقيق نظم الحاسب الآلي.

تماشياً مع هذه التطورات يرى الباحث من الأهمية بمكان بحث هذا الموضوع لتقديم دراسة علمية وموضوعية تحقق الكثير من الفوائد لعمليات المحاسبة والمراجعة، ولأن تكنولوجيا المعلومات والتقنية الحديثة تسهل وتساعد في عملية الرقابة والتدقيق وتلعب دوراً مهماً في إكتشاف المخالفات المالية والاختفاء المحاسبية المرتبطة بالعمليات المحاسبية، بالإضافة إلى تقليل التكلفة والزمن من خلال سرعة الإنجاز، كما أنها تضمن تحقيق السياسات والأهداف العامة للمؤسسات والمصارف وفقاً للخطة الموضوعية.

مشكلة البحث:

إزدادت في الآونة الأخيرة حالات الإعتداء على المال والتلاعب في المستندات في كثير من المؤسسات المالية، بالرغم من وجود أنظمة للرقابة والتدقيق الداخلي التي يمكن بواسطتها حماية موجودات وأموال المؤسسات والمصارف، وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في وجود قصور في وظائف الرقابة الداخلية في الأنشطة المصرفية في إتباع الأسس العلمية والعملية في عمل الرقابة الداخلية المتبعه فيها رغم ادخالها التقنية الحديثه حيث تواجه المراجعة الداخلية تحدياً في ظل التطور الهائل للتكنولوجيا وإستخدامها في تطوير النظم والإجراءات داخل المصارف.

وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة البحث في محاولة تحديد مسببات هذه المشكلات مع إقتراح علاج لهذه المشكلات من خلال دراسة وتحليل أثر التقنية على أنظمة الرقابة الداخلية.

تساؤلات البحث:

حلاً لمشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه قام الباحث بصياغة التساؤلات التالية:

1. هل يسهل استخدام التقنية الحديثة في المصارف السودانية عملية الرقابة والتدقيق ؟.
2. إلى أي مدى يؤثر استخدام التقنية الحديثة في تطور نظم الرقابة والتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي السوداني؟.

3. هل يتم إستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات في عملية الرقابة والتدقيق الداخلي بمهنية وكفاءة عالية؟.

4. هل يضمن فصل إدارة التدقيق عن الإدارة التنفيذية في المصارف وتبعيتها لمجلس الإدارة حيادية عملها وبالتالي يحقق نتائج دقيقة ذات مصداقية؟.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ممثلة في :

1. بيان المفهوم الحديث للرقابة والتدقيق الداخلي في ظل إستخدام التقنيات الحديثة .
2. معرفة أثر إستخدام التقنية الحديثة على الرقابة الداخلية وانعكاسها على التطوير في بيئة القطاع المصرفي.
3. التعرف على المعايير والقواعد التي تساهم في ترقية وتأهيل المراجعين والمحاسبين لمواكبة التطور التقني في عملية الرقابة الداخلية.
4. إقتراح السبل الكفيلة لتطوير نظام الرقابة الداخلية التقني على حسب طبيعة كل منشأة " من حيث التوجيه بإجراء المزيد من البحوث والدراسات المتخصصة".

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث إلى مجموعة من الإعتبارات العلمية والعملية ممثلة في :

1. حداثة موضوع الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
2. إن اغلب الدراسات التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية وربطها بالتقنية تمت في بيئات أجنبية تختلف عن بيئتنا المحلية مما يجعل هذه النوعية من الدراسات تمثل إضافة للمكتبات .
3. أهمية وجود نظام رقابة داخلية في ظل نظم تكنولوجيا المعلومات ومدى التزام المصارف بها.
4. الحاجة للارتقاء بعملية الرقابة الداخلية واساليبها لتتلاءم مع التطور التكنولوجي المستمر.
5. أهمية القطاع المصرفي في الإقتصاد القومي باعتباره مستودع الأموال والمدخرات.

منهجية البحث:

لخدمة أهداف البحث وحلًا لمشكلته سوف يتم إتباع المناهج التالية:

1. **المنهج الإستنباطي:** للتعرف على أبعاد المشاكل المرتبطة بموضوع البحث وصياغة الفرضيات.

2. **المنهج الإستقرائي:** لإختبار فرضيات البحث .

3. **المنهج التاريخي:** من خلال إستعراض مراحل تطور القطاع المصرفي السوداني وكذلك تطور نظام الرقابة الداخلية، وكذلك يستخدمه الباحث لعرض وتحليل الدراسات السابقة .

4. **المنهج الوصفي:** باستخدام اسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر التقنية علي الرقابة الداخلية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

فرضيات البحث :

يسعى البحث إلى إختبار الفرضيات التالية:

1. إستخدام التقنية الحديثة فى الرقابة الداخلية يؤدي لتسهيل عملية الرقابة الداخلية ودقة المعلومات ومعالجة البيانات بشكل أكثر ثباتاً ومصادقية.

2. تبني القطاع المصرفي السوداني لتكنولوجيا نظم المعلومات الالكترونية يؤدي إلى تفعيل دور أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي.

3. فصل إدارة الرقابة الداخلية عن الإدارة التنفيذية يؤدي إلى جودة عملية الرقابة في القطاع المصرفي السوداني .

مصادر جمع البيانات:

يتم جمع البيانات الثانوية من الكتب والمراجع والدوريات والتقارير المالية، أما البيانات الأولية فيتم جمعها من خلال الإستبيان .

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في :

1. **الحدود المكانية:** بنك فيصل الإسلامي - ولاية الخرطوم .

2. **الحدود الزمانية:** سنة 2012م.

هيكـل البـحث:

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، يتناول الفصل الأول: التقنية الحديثة وتأثيرها علي الرقابة الداخلية، خصص المبحث الأول لمفهوم وتطور التقنية الحديثة، وخصص المبحث الثاني لتأثير التقنية على الرقابة الداخلية. يتناول الفصل الثاني: الرقابة الداخلية في ظل استخدام التقنية، خصص المبحث الأول لمفهوم وأنواع ومقومات الرقابة الداخلية والمبحث الثاني لإجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الآلى. يتناول الفصل الثالث الدراسة التطبيقية، خصص المبحث الأول نبذه تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي، والمبحث الثاني تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، ختم البحث بخاتمه تشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها موضوع البحث خاصة أن استخدام التقنية الحديثة في الرقابة والنظم المحاسبية من المواضيع الحديثة التي ظهرت على الساحة المعرفية خلال السنوات الأخيرة. وقد أسفرت جهود الباحثين عن عدة دراسات تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة، بناء على ذلك فإن هذا الجزء من البحث سيتضمن عرضاً لبعض الدراسات التي قامت بتناول موضع البحث وسيقوم الباحث بعرض بعض هذه الدراسات من حيث أهدافها وتحديد أهم النتائج التي توصلت إليها .

دراسة: هيفاء سراج الطيب (2002م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة مشاكل وأساليب المراجعة الداخلية في مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات من خلال عمل دراسة ميدانية عن مدي فعالية دور إدارة المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات بالتطبيق على عدد من البنوك التجارية والشركات والمؤسسات المالية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية. ركزت الدراسة على استخدام أسلوب قوائم الاستقصاء. توصلت الدراسة إلى أنه في حال مشاركة إدارة المراجعة الداخلية في وضع وتصميم الضوابط والوسائل الرقابية على نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات سيؤدي ذلك إلى فعالية دور إدارة الرقابة والمراجعة في إكتشاف ومنع وقوع الأخطاء والغش وتحسين الأداء .

يرى الباحث أن الدراسة تناولت فعالية إدارة المراجعة الداخلية من خلال وضع تصميم ضوابط الوسائل الرقابية على نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات واغفلت مدى فعالية وفهم المراجعين والمحاسبين المنوط بهم القيام بعملية المراجعة والرقابة الداخلية لنظم التقنية والتشغيل الإلكتروني في حين أن هذا البحث تناول ذلك بالإضافة الي تناولة لإجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الآلى التي تناولتها الدراسة .

دراسة: د. رافت عبد المحسن عمر (2003م)⁽²⁾

تناولت الدراسة مراجعة لجنة الإشراف على تكنولوجيا المعلومات لضمان فعالية أنظمة

(1) هيفاء سراج الطيب، دور المراجعة الداخلية في مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2001-2002م.

(2) د. رافت عبد المحسن عمر، مراجعة لجنة الإشراف على تكنولوجيا المعلومات لضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع 2003م.

الرقابة الداخلية، وتمثلت مشكلة البحث في ظهور مشاكل خاصة بكيفية الرقابة على النظم المركزية والأسس المتبعة في الاستثمار في التكنولوجيا والعائد منها في ظل استخدام النظام المركزي للمعلومات بالرغم من أنه أدى إلى حل كثير من مشاكل النظم المتفرقة فيما يتعلق بالتكلفة والوقت والمجهود.

هدفت الدراسة إلى دراسة دور لجنة الإشراف على تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الرقابة والإشراف على أنشطة نظم المعلومات والتي تتطلب إعادة هيكلتها التنظيمية وفقاً للمتغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات، وكذلك بيان أسس وكيفية مراجعة عمل لجنة الإشراف على تكنولوجيا المعلومات لضمان الثقة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أهمية هيكل أنشطة تكنولوجيا المعلومات بصورة تمكن من تحقيق الرقابة التنظيمية أحد أدوات الرقابة الداخلية ، وكذلك أهمية تكوين لجنة إشراف لتكنولوجيا المعلومات تكون لها قرار الاستثمار والإشراف والرقابة على أنشطة تكنولوجيا المعلومات بالمنظمات.

يرى الباحث أن هذه الدراسة إقتصرت على تناول أحد الجوانب المهمة التي يتناولها البحث الحالي وهي بيان أسس وكيفية مراجعة عمل لجنة الإشراف على تكنولوجيا المعلومات لضمان الثقة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة مما يجعل البحث الحالي أمتداد لهذه الدراسة.

دراسة: عثمان الفاضل محمد موسي (2007م) ⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف وقصور أنظمة الرقابة الداخلية التقليدية وعدم ملائمتها لبيئة الأعمال في ظل تطور بيئة تكنولوجيا المعلومات مما أدى إلى تزايد طلب الاهتمام بتطوير وسائل الرقابة الداخلية لتواكب التطور التكنولوجي المستمر، وكذلك تزايد الاهتمام بقضايا أمن وسلامة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام شبكات الإتصال وشبكات نظم المعلومات، الأمر الذي تطلب توفير وسائل رقابة أكثر تطور لحماية هذه النظم. قامت الدراسة على الفرضيات التالية :

(1) عثمان الفاضل محمد موسي، نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2007م.

1. دور أنظمة الرقابة الداخلية ومقدرتها في الحد والتقليل من مخاطر استخدام الأنظمة الإلكترونية.

2. ضرورة وجود ضوابط رقابية لتقنية المعلومات وإرتباطها بالمقومات الأساسية والأهداف المحددة التي تساعد على تحقيق الرقابة الداخلية في ظل النظم الإلكترونية.

3. وجود خريطة تنظيمية تفصيلية تبين المهام والوظائف الرئيسية والمسؤولين عنها لتساعد على رفع كفاءة برامج المراجعة الداخلية في مراجعة العمليات .

4. ضرورة وجود رقابة وضوابط للتأكد من جميع العمليات والبيانات التي يتم إدخالها بواسطة مستخدمي نظام المعلومات .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1. إن نظم الرقابة الداخلية الجيدة تحد وتقلل من مخاطر استخدام الأنظمة الإلكترونية.

2. إن وجود وسائل وإجراءات مناسبة لتنفيذ الرقابة الداخلية على جميع مراحل العمليات يؤدي لضمان صحة وموثوقية وسلامة عمل نظم المعلومات المحاسبية .

3. إن حالات الغش والإحتيال والسرقة في ظل أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية تحدث نتيجة لعدم فصل الوظائف والمهام المتعارضة أو الإغفال في تنفيذ الوسائل الرقابية الجيدة .

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على الضوابط والاجراءات الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية ومدى ملائمتها لبيئة العمل في ظل التطور التكنولوجي ومدى مقدرتها على مواكبة هذا التطور، في حين أن البحث الحالي ركز على مدى فهم والمهام المحاسبين والمراجعين والمهتمين بالرقابة الداخلية لنظم التقنية الحديثة من خلال أثر التقنية الحديثة على الرقابة والتدقيق الداخلي بالمصارف السودانية.

دراسة: حسام سامي عبد الرازق الامين(2010م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على ماتواجهه الرقابة الداخلية من معوقات في مجال استخدام التجارة الالكترونيه، وهل هي متعلقة بامور إدارية أم شخصية عند مدقي

(1) حسام سامي عبد الرازق الامين، ملائمة بيئة الرقابة الداخلية في ظل التجاره الإلكترونية بالتطبيق على مدقي الحسابات الاردنيين، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، 2010م.

الحسابات الاداريين؟، أم متعلقة باستعداد الدافعية نحو وجود رغبة ومقدرة فى تنبي التكنولوجيا؟، أم متعلقة بإستعداد البيئة المؤسسية لتوفير البنية التحتية لإستخدام التكنولوجيا فى التجارة الخارجية؟. هدفت الدراسة إلى تفسير التغيرات فى أنظمة الرقابة الداخلية وفق طبيعة النشاط الذى تعمل المنشآت فيه، وتحديد كيفية تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لتتلاءم مع طبيعة النشاط الذى تمارس دور الرقابة عليه. تناولت الدراسة جملة من الفرضيات منها، يوجد أثر معنوى للعوامل الشخصية والإدارية والتكنولوجية والإتجاهات النفسية على درجة الإستعداد أو التأكيد من قبل مدققي الحسابات فى الأردن على مدى ملائمة تطبيق الرقابة الداخلية فى ظل التجارة الإلكترونية، توجد علاقة معنوية بين درجة الإستعداد عند مدققي الحسابات نحو تطبيق الرقابة الداخلية فى ظل التجارة الإلكترونية مع العوامل الإجتماعية لهم (الجنس، العمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الوظيفي)، يوجد أثر ذو دلالة احصائية لدور دعم المؤسسة التى يعمل فيها مدققي الحسابات فى الأردن على تأكيدات مدققي الحسابات نحو توفير السياسات التكنولوجية الداعمة، وتطبيق الرقابة الداخلية فى ظل التجارة الإلكترونية. خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج منها تبين أن أكثر العوامل الدافعة نحو تطبيق الرقابة الداخلية فى ظل التجارة الإلكترونية كانت على الترتيب حسب الأهمية (عامل الإتجاهات، وعامل الشخصية، وعامل التغيير، عامل الإدارة)، من خلال التدريب والإستعداد المعرفي وإستعداد الإتصال تبين أن لدى المؤسسات المالية التى يعملون فيها مدققي الحسابات فى الأردن مستويات مرتفعة من الجاهزية والإستعداد لتطبيق الرقابة الداخلية فى ظل التجارة الإلكترونية. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها، ضرورة الإهتمام بالتجارة الإلكترونية فى جميع الأعمال التجارية فى المملكة الأردنية الهاشمية، ضرورة تعزيز الإتجاهات النفسية لدى مدققي الحسابات من خلال زيادة الثقة ورفع حاجز الخوف مع إظهار الفائدة والتطوير الذاتى للموظف من خلال التدريب المستمر على كل ما هو جديد . يرى الباحث تناولت هذه الدراسة تقييم ملائمة بيئة الرقابة الداخلية فى ظل التجارة الإلكترونية بالتطبيق على مدققي الحسابات الإردنيين. مما يجعل البحث الحالي إمتداد لهذه الدراسة.

دراسة: د. طارق مختار محمد (2010م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود قصور بوظائف الرقابة الداخلية في الأنشطة المصرفية في إتباع الأسس العلمية والعملية في عمل الرقابة الداخلية المتبعة فيها رغم إدخالها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في مجال عملها بشكل واسع، مما يؤدي إلى إضاعة الفرصة للإستفادة القصوى من طاقاتها في ميدان الرقابة الداخلية وتحقيق أهدافها في إستغلال الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية المتاحة لها بكفاءة وفعالية إقتصادية، حيث يواجه المراجع الحالي تهديداً في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا الحاسب الإلكتروني، وإستخدامها في تطوير النظم المحاسبية داخل البنوك، وماتفرزه هذه التكنولوجيا من مشاكل تؤثر سلباً على المراجع. سعت الدراسة إلى إختبار الفرضية الأساسية التي مفادها الآتي " للرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبي الإلكتروني دور كبير في منظمات الاعمال، ومن خلال إساليبها يتم التحقيق من أن الأعمال تسير وفقاً لما هو مخطط لها بكفاءة وفعالية إقتصادية في الوقت المحدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، يؤدي إستخدام الكمبيوتر في نظم المعلومات المحاسبية والتخلي عن التسجيل اليدوي والدفاتر المحاسبية إلي تطوير إساليب الرقابة في إدارة البنوك ورفع مستوى الصحة الإنتاجية في هذا المجال، وتوفير المعلومات المالية الإدارية الامنة، يؤدي تجاهل إساليب الرقابة عند معالجة البيانات الكترونياً إلى ظهور مشاكل كثيرة من ضمنها سرقة مصادر البيانات المخزنه في الحاسب والخسارة في الكشف عن المعلومات السرية. ختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها، ضرورة الإستفادة من الإمكانيات الهائلة لنظم الحاسب الآلى في مجال الرقابة الداخلية تحقيقاً لمزايا هذه النظم في إجراءات تطوير العمل لديها، يجب تخصيص اقسام مستقلة في الهيكل التنظيمي لكل الوحدات تحقيقاً لأهداف الرقابة الداخلية.

ركزت هذه الدراسة على تطوير الإساليب التي تعمل على تفعيل دور الرقابة الداخلية في الأنشطة المصرفية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وهو نفس المسعى الذى يسعى البحث الحالي لتحقيقه.

(1) د. طارق مختار محمد، تفعيل دور الرقابة الداخلية في الأنشطة المصرفية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد(3) العدد الأول، 2011م.